# المشاركة السياسية للمرأة العربية " المملكة المغربية انموذجا"

م.د بسام مجيد شاكر الدوش
وزارة التربية – مديرية تربية بحافظة صلاح الدين
البريد الإلكتروني: dr.bassam.aldoush@gmail.com

**كلمات مفتاحية:** المملكة المغربية، دور المرأة، إدماج المرأة، الحياة السياسية، الدستور المغربي، البرنامج الوطني

**الملخص**

شهد المغرب منذ اعتلاء الملك محمد السادس العرش تحولات سياسية واجتماعية عميقة، كان من أبرز ملامحها تعزيز المشاركة السياسية للمرأة .وقد أسهمت الإصلاحات الدستورية والتشريعية التي عرفتها البلاد في تحسين تمثيلية النساء داخل المؤسسات المنتخبة ومراكز صنع القرار. يهدف هذا البحث إلى تتبع مسار تطور مشاركة المرأة المغربية في الحياة السياسية، مع تسليط الضوء على أبرز الإصلاحات المعتمدة في هذا السياق، وبيان التحديات البنيوية والثقافية التي لا تزال تُعيق الوصول إلى مساواة فعلية بين الجنسين.

وتُبرز نتائج الدراسة، رغم التقدم الملحوظ، أن الوضع لا يزال يتطلب تبني سياسات أكثر شمولًا وعمقًا لتعزيز مشاركة النساء وضمان إدماجهن الكامل في الحياة السياسية. ويقدم البحث مجموعة من التوصيات العملية، من بينها : تعزيز التكوين السياسي للنساء، مراجعة الإطار القانوني المنظم للانتخابات، إلى جانب مناهضة الصور النمطية التي تُقيد دور المرأة في المجال العام.

# The Political Participation of Arab Women: The Kingdom of Morocco as a Model

Bassam Majid Shakir Al-Doush
Ministry of Education – Directorate of Education of Salah al-Din Governorate
Email: dr.bassam.aldoush@gmail.com

**Keywords:** Kingdom of Morocco, Role of Women, Women's Integration, Political Life, Moroccan Constitution, National Program

## Abstract

Morocco has witnessed significant political and social transformations since King Mohammed VI's accession to the throne, with one of the most notable aspects being the promotion of women's political participation. Major constitutional and legislative reforms have been implemented, enabling women to improve their representation in elected institutions and political decision-making bodies. This study examines the evolution of women's political involvement, highlights key reforms, and discusses the structural and cultural challenges that still hinder the achievement of real equality.

The findings show that despite considerable progress, there is a pressing need for deeper policies to support women's participation and ensure their full integration into political life. The study recommends strengthening political training for women, revising electoral laws, and changing societal stereotypes regarding women's political roles.

## المقدمة:

منذ اعتلاء الملك محمد السادس العرش سنة 1999، عرف المغرب تحولات سياسية واجتماعية عميقة، كان من أبرزها الارتقاء بدور المرأة في الحياة العامة، وخاصة في المجال السياسي. فقد تبنت الدولة المغربية سلسلة من الإصلاحات الدستورية والتشريعية التي تهدف إلى ترسيخ مبادئ المساواة والعدل، وتعزيز مشاركة النساء في مراكز القرار. وقد تُرجم هذا التوجه من خلال الرفع من نسب تمثيل النساء في المؤسسات المنتخبة، واعتماد آليات للتمييز الإيجابي، كالكوطا، إضافة إلى انخراط نساء في مناصب وزارية ومسؤوليات حزبية عليا.

إشكالية الدراسة:

رغم التقدم المسجل في تعزيز التمثيل السياسي للمرأة، لا يزال حضورها في مواقع القرار دون المستوى المطلوب. من هنا تنبع الإشكالية الأساسية لهذا البحث، والمتمثلة في التساؤل التالي:

إلى أي مدى ساهمت الإصلاحات السياسية والدستورية في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة في المغرب خلال عهد الملك محمد السادس؟ وما أبرز التحديات التي ما تزال تعيق تطوير هذا المسار؟

فرضيات الدراسة:

الإصلاحات السياسية والدستورية في عهد الملك محمد السادس كان لها تأثير إيجابي على توسيع نطاق المشاركة السياسية للمرأة، إلا أن هذا التقدم لا يزال يواجه معيقات متشابكة تحد من فعاليته.

- التحولات الاجتماعية والثقافية ساعدت نسبيًا في تحسين صورة المرأة السياسية، لكنها لم تتجاوز بعد الحواجز الذهنية التقليدية.
- ضعف التكوين السياسي والدعم الحزبي الحقيقي يُعد من أبرز العوامل التي تحدّ من تأثير النساء في مواقع القرار.

أهداف الدراسة:

1. تتبّع تطور التمثيل السياسي للمرأة في المؤسسات المنتخبة والحكومة قبل وبعد الإصلاحات.
2. رصد التحديات البنيوية والثقافية والاجتماعية التي تؤثر على حضور المرأة السياسي.
3. تقييم فاعلية السياسات العمومية والبرامج الوطنية في تمكين المرأة سياسياً.
4. تقديم مقترحات عملية لتعزيز تمثيل النساء في مواقع صنع القرار.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة بالنظر إلى ارتباطها بمسار بناء الديمقراطية وترسيخ مبادئ حقوق الإنسان في المغرب. وتتمثل أهمية هذا البحث في النقاط التالية:

1. يساهم في إثراء النقاش الأكاديمي حول المشاركة السياسية للمرأة في العالم العربي، مع التركيز على الحالة المغربية كنموذج للإصلاح التدريجي.
2. يقدّم مؤشرات عملية لصنّاع القرار بشأن مدى نجاعة السياسات الحالية ومدى الحاجة إلى تطويرها.
3. يُبرز الدور الحيوي للمرأة في تحقيق تنمية مستدامة وشاملة من خلال مشاركتها الفعلية في الحياة السياسية.

## المبحث الأول

## مفهوم المشاركة السياسية للمرأة

يشير مفهوم المشاركة السياسية إلى مختلف الأشكال والأنشطة التي يقوم بها المواطنون من أجل التأثير في القرارات والسياسات العامة داخل النظام السياسي. وتتجلى أبرز مظاهر هذه المشاركة في العمليات الانتخابية التي تسمح للأفراد باختيار ممثليهم في الحكم، والمساهمة في صياغة التوجهات السياسية للبلاد. غير أن المشاركة السياسية لا تقتصر على التصويت فقط، بل تشمل أيضًا انخراط الأفراد في الحياة العامة عبر آليات متعددة مثل الانضمام إلى الأحزاب السياسية، والمشاركة في النقاشات العمومية، وممارسة أشكال التعبير السياسي المختلفة، كما يرتبط هذا المفهوم بعلاقة رمزية مع السلطة، إذ يُنظر إلى المشاركة السياسية كمدخل لإدماج الأفراد في المجال السياسي، وهو مجال تحكمه ضوابط وإكراهات قد تتخذ طابعًا مؤسساتيًا أو ثقافيًا يشبه الطقوس، تتطلب من المواطن نوعًا من الامتثال والانضباط، باعتباره طرفًا في علاقة تحكمها قواعد المشروعية السياسية، أما من حيث الارتباط بالمواطنة، فإن المشاركة السياسية تُعد أحد أعمدة المواطنة الفاعلة، حيث تتحول بموجبها وضعية الأفراد من مجرد فواعل عاديين إلى مواطنين مسؤولين ومنخرطين في تدبير الشأن العام. ويقوم هذا التحول على مبدأ تقاسم السلطة، وتمكين المواطن من أن يكون شريكًا في اتخاذ القرار السياسي، لا مجرد متلقٍ له. ومن ثَم، تُشكل المشاركة السياسية أداة أساسية لتحقيق الاندماج السياسي وتعزيز الثقافة الديمقراطية. (الصقر، 2019: 421)

تقوم المشاركة السياسية على مبدأ جوهري مستمد من مفهوم الديمقراطية التداولية، والذي يفترض فهم الشأن العام باعتباره مسارًا تشاركيًا يقوم على الحوار والتعاون. ويهدف هذا المبدأ إلى ضمان انخراط جميع المواطنين، بشكل متكافئ وحر، في صياغة السياسات وتدبير القضايا العمومية، بما يعزز من العدالة والمساواة في اتخاذ القرار. (العياشي، 2024: 242) ترتكز المشاركة السياسية على مبدأ أساسي نابع من الديمقراطية التداولية، والذي ينظر إلى الشأن العام باعتباره عملية تشاركية تعتمد على الحوار والتفاعل الجماعي. ويقوم هذا المبدأ على تمكين جميع

المواطنين، دون تمييز، من الانخراط بحرية وتكافؤ في صنع القرار وتدبير الشأن العام، بما يسهم في ترسيخ قيم العدالة والمساواة داخل الفضاء السياسي. (المعهد العربي، 2015: 11)؟ تتخذ المشاركة السياسية أشكالاً متعددة، من أبرزها التسجيل في اللوائح الانتخابية، والمساهمة الفعلية في العمل السياسي عبر الانخراط في مؤسساته وآلياته المختلفة. كما تشمل متابعة الشأن العام من خلال البحث عن المعلومات السياسية، والمشاركة في النقاشات العمومية، والممارسة الفعلية لحق التصويت. وتمتد مظاهر المشاركة أيضاً إلى الانخراط في البنيات المجتمعية التي تعنى بالقضايا الجماعية، مثل الجمعيات المدنية، والنقابات المهنية، والأحزاب السياسية. (الصقر، 2019: 423 – 423)

من المعلوم أن المشاركة السياسية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالاهتمام بالشأن العام وبتمكين المواطنين والمواطنات من الانخراط الفعلي في الحياة العامة. وتلعب منظومة القيم والثقافة السياسية السائدة دورًا حاسمًا في تشكيل طبيعة النظام السياسي، حيث تسهم هذه المنظومة في تحديد ملامح القيادة السياسية وتوزيع مواقع النفوذ. وفي العديد من الأنظمة، تُمنح الأفضلية لفئات معينة تُعتبر "الأجدر" بتولي المناصب العليا في السلطة، مما يؤدي إلى تهميش فئات أخرى، وعلى رأسها النساء. ويؤدي هذا الإقصاء السياسي إلى غياب النماذج النسائية القيادية، ما ينعكس سلبًا على تمثيلية المرأة ويضعف من مساهمتها في التنمية السياسية والمجتمعية. (بن علال، 2018: 39)

إذا كانت المشاركة السياسية تُناقش في إطارها العام كمجال يشمل جميع المواطنين، فإن الحديث عن مشاركة المرأة المغربية يكتسي طابعًا خاصًا، نظرًا لكون النساء يشكلن شريحة أساسية ضمن البنية السكانية للمغرب. ومع ذلك، فإن ضعف إدماج المرأة بشكل فعّال في السياسات العمومية، وفي دينامية العمل الحزبي، يؤدي إلى عزوف عدد كبير من النساء عن الانخراط في الحياة السياسية، ورغم ما تحقق من تطورات على مستوى الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للمرأة المغربية، فإن ذلك لم يُترجم إلى تحسّن حقيقي في مكانتها السياسية. ويُعزى ذلك إلى استمرار تمثلات ثقافية وسياسية تعتبر المرأة فاعلًا غير مركزي في الحقل السياسي، ما يكرّس تهميشها ويحول دون بروزها كشريك فعلي في صنع القرار. (الصقر، 2019: 423)

هذا ويُعد تعزيز مكانة المرأة في الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية هدفاً مركزياً تسعى إليه معظم دول العالم، ولا سيما الدول النامية التي تدرك أن تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة يمر حتماً عبر النهوض بأوضاع المرأة وإشراكها الفعلي في مختلف مجالات الحياة العامة. وفي ظل التحولات العالمية الراهنة، يمكن القول إننا نعيش في "عصر المرأة"، حيث أصبحت النساء يقتحمن مجالات كانت، إلى وقت قريب، حكراً على الرجال، وهو ما يعكس تحوّلاً تدريجياً في أنماط التفكير والأدوار الاجتماعية التقليدية، وترتبط عملية التنمية، سواء الاجتماعية أو الاقتصادية، بتنمية الإنسان ووعيه، باعتباره الفاعل الأساس والمحور الرئيسي لأي مشروع تنموي. ومن هذا المنطلق، تصبح مشاركة المرأة ضرورة لا يمكن تجاوزها في سبيل بناء مجتمع متوازن ومتقدم. إلا أنه، وعلى الرغم من الجهود المبذولة على المستويين الرسمي والمجتمعي، لا تزال المرأة تعاني من أشكال متعددة من الإقصاء والتهميش، الأمر الذي يثير إشكالات جوهرية وأسئلة عميقة حول مصدر هذا التمييز القائم بين الجنسين، ومن بين التساؤلات التي تطرح بإلحاح: من المسؤول عن ترسيخ هذا التفاوت بين الرجل والمرأة؟ وما هي الأسس التي تُبنى عليها المكانة الاجتماعية لكل منهما؟ ثم ما العوامل الثقافية والاجتماعية والتاريخية التي تُعيد إنتاج هذه التفاوتات في الأدوار والفرص داخل المجتمع بين الذكورة والأنوثة؟ (بوكروش، 2022: 189)

وقد شهد المجتمع المغربي خلال العقود الأخيرة تحولات اجتماعية وثقافية عميقة ساهمت في تعزيز حضور المرأة وتمكينها من الاضطلاع بدور أكثر فاعلية في المجال السياسي. فقد استفادت المرأة المغربية من تحسن ملحوظ في مستويات التعليم، ومن تغير في البنية الأسرية اتسم بانخفاض عدد أفراد الأسرة، إضافة إلى تحسن الرعاية الصحية، وتوسّع فرص الولوج إلى سوق الشغل، خصوصاً في القطاعات التي توفر عملاً مأجورًا خارج نطاق العمل المنزلي التقليدي، وقد شكّلت هذه التحولات مجتمعة بيئة أكثر ملاءمة لانخراط المرأة في الحياة العامة، ومكّنتها من بناء وعي جديد بحقوقها، ومن المطالبة بمكانتها داخل الفضاء السياسي. ومن هذا المنطلق، أصبح بإمكان النساء أن يُعبّرن عن تطلعاتهن من خلال المشاركة في العمل الحزبي، والانخراط في الحركات الاجتماعية والمدنية، والسعي نحو إحداث تغيير حقيقي في موازين القوى داخل المجتمع.( Castillejo andTilley , 2015 : 7 )

## المبحث الثاني

التحديات التي تواجه إدماج المرأة في الحياة السياسية

### أولاً: التحديات السياسية

إن العقبات التي تحول دون مشاركة المرأة لا تقل تعقيدًا عن مثيلاتها في المجالات الأخرى، بل يمكن اعتبارها من بين أبرز التحديات التي تؤثر سلبًا على تمكين المرأة المغربيـة في الحياة العامة. وتعود هذه العوائق إلى أسباب متداخلة، تجمع بين ما هو اجتماعي وثقافي، وما هو مؤسساتي وبنيوي، كما أن ضعف التكوين السياسي الموجه للنساء، وغياب استراتيجيات واضحة لدى الأحزاب لدعم الكفاءات النسائية وتأهيلها، يُسهم في إضعاف حضور المرأة داخل المشهد السياسي، وهذا إلى جانب عوامل أخرى، مثل قلة الثقة في الفعل السياسي عمومًا، وضعف الإيمان بجدوى الانخراط السياسي، وهي عوامل تمسّ النساء والرجال على حد سواء، لكنها تؤثر بشكل مضاعف على النساء بحكم القيود الاجتماعية والتمثلات السائدة حول "أدوارهن الطبيعية"، ( Mokhtari, 2018 : 26 ) من جهة أخرى، يُلاحظ استمرار ضعف تمثيل المرأة داخل مختلف الهيئات السياسية في الدولة، بما في ذلك الحكومة، والبرلمان، والأحزاب السياسية، والنقابات. فعلى الرغم من التنصيص الصريح في دستور 2011 على ضرورة تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية، واعتماد مبدأ المناصفة كأفق لتحقيق المساواة بين الجنسين، بالإضافة إلى إحداث "هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز"، فإن التقدم الميداني على هذا الصعيد لا يزال محدودًا، ولم يرقَ بعد إلى مستوى التطلعات المجتمعية والحقوقية ويُعزى هذا الضعف إلى عدة أسباب متشابكة، منها ما هو ثقافي واجتماعي، يتجلى في استمرار تمثلات تقليدية تختزل دور المرأة في أدوار نمطية، وتشكك في قدرتها على ممارسة السلطة وتحمّل المسؤوليات السياسية العليا، ورغم تبني المغرب لنظام الكوطا في محاولة لرفع نسبة مشاركة النساء، فإن هذه الآلية تظل، في كثير من الأحيان، مجرد وسيلة لضمان تمثيل شكلي، لا يوازيه تأثير فعلي في السياسات العمومية أو في توجيه القرار السياسي. كما أن غياب الإرادة الحزبية الجادة لتبني مقاربة النوع داخل هياكل التنظيم السياسي يعرقل جهود الإدماج الحقيقي للنساء ( Slaoui and Belghiti , 2017 :24. )

لا يزال المغرب يمر بمرحلة تأسيس حقيقية لمسار نسوي يسعى إلى تحقيق مواطنة متكاملة للمرأة، حيث إن الاكتفاء بالتشريعات القانونية، على أهميتها، لا يكفي لضمان تمكين فعلي ومستدام. فغياب السياسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المواكبة يُضعف من نجاعة هذه القوانين ويجعلها عاجزة عن إحداث التغيير المنشود على أرض الواقع، فغياب الثقة في كفاءتها، سواء من طرف الأحزاب أو من قبل صناع القرار وحتى من المجتمع ذاته، يشكل حاجزًا نفسيًا ومؤسساتيًا أمام وصولها إلى مواقع القيادة وصنع القرار.(عدنني ، 2019 : 7 )

فمسؤولية تمكين النساء لا تقتصر على الحكومة أو السلطات العمومية فقط، بل تشمل أيضًا الأحزاب السياسية، والمنظمات غير الحكومية، والحركات النسائية، وكافة الفاعلين في المجتمع المدني، بما فيهم الفاعلون الحقوقيون والتربويون. إذ أن إرساء قيم الإنصاف والمساواة بين الجنسين يمثل ركيزة أساسية لأي مشروع ديمقراطي حقيقي، ومقدمة ضرورية لتحقيق تنمية شاملة وعادلة. (عدنني ، 2019 : 8 )

ورغم التحديات العديدة والإكراهات البنيوية والثقافية التي لا تزال تعيق المشاركة الفاعلة للمرأة المغربية في الحياة السياسية، وتحد من ممارستها الكاملة لحقوقها السياسية، فإنه لا يمكن إنكار التقدم الملموس الذي أحرزه المغرب في هذا المجال. فقد استطاعت المرأة المغربية، بفضل نضالاتها المستمرة وتراكم الوعي المجتمعي بأهمية دورها، أن تحقق سلسلة من المكتسبات المهمة، سواء على المستوى الدستوري أو التشريعي أو السياسي والحقوقي، ويُعد هذا التطور بارزًا مقارنة بالعديد من دول المنطقة العربية والإفريقية، حيث تمكن المغرب من وضع أرضية قانونية ومؤسساتية أكثر انفتاحًا على مقاربة النوع الاجتماعي، وهو ما ساهم في تحسين شروط مشاركة النساء وتعزيز حضورهن في المؤسسات التمثيلية ومواقع القرار، ولو بشكل تدريجي. ويؤشر هذا المسار إلى وجود إرادة، وإن كانت جزئية وغير مكتملة، لتجاوز الإقصاء التاريخي الذي طال النساء، ولبناء فضاء سياسي أكثر شمولًا وعدالة. ( الرزاوي ، 2021 : 215 )

**ثانيا: التحديات التعليمية والثقافية**

وعلى الصعيد التعليمي، يواجه المغرب تحديًا كبيرًا يتمثل في استمرار ارتفاع معدلات الأمية، خاصة في صفوف الإناث بالمناطق القروية، حيث تفوق نسبتهن بكثير ما يُسجَّل لدى الذكور. ويُعزى هذا الوضع إلى عدة عوامل مترابطة، أبرزها تدني جودة التعليم، واستمرار ظاهرة الهدر المدرسي، إضافة إلى التوزيع غير المتوازن للبنيات التحتية التعليمية عبر مختلف جهات المملكة، خاصة في المناطق النائية، ويُعد البعد الجغرافي للمؤسسات التعليمية عن التجمعات السكنية في العالم القروي أحد الأسباب الرئيسية التي تعيق استمرارية الفتيات في المسار الدراسي، ما يؤدي إلى انسحابهن المبكر من التعليم، وبالتالي إعادة إنتاج الفوارق المعرفية والاجتماعية بين الجنسين. هذا الواقع يُشكّل تحديًا حقيقيًا أمام الدولة، التي تجد نفسها أمام مسؤولية كبرى تتعلق بتوفير تعليم منصف وجيد للفتيات، وضمان الحق

في التمدرس للجميع، باعتباره ركيزة أساسية لأي مشروع تنموي يسعى إلى تمكين المرأة وتحقيق العدالة الاجتماعية. ( خورشيد ، 2019 : 22 )

**ثانياَ: التحديات الاقتصادية والاجتماعية**

وعلى المستوى الاقتصادي والاجتماعي، لا تزال المرأة المغربية تواجه هشاشة بنيوية تتجلى في ارتفاع معدلات الفقر والبطالة مقارنة بالرجل، خاصة في الأوساط القروية والمجالات الهامشية. ورغم الجهود التي بُذلت من طرف الدولة، إلى جانب المبادرات التي أطلقتها منظمات المجتمع المدني، والمتمثلة أساسًا في دعم المشاريع المدرة للدخل وتشجيع المقاولات الصغيرة والإنتاج المحلي، فإن هذه التدخلات لم ترق بعد إلى مستوى معالجة الأسباب العميقة للتهميش الاقتصادي الذي تعانيه النساء، فالبرامج الموجهة للنساء، لا سيما في القرى والمناطق الفقيرة، تظل محدودة في نطاقها وتأثيرها، وغالبًا ما تفتقر إلى الاستمرارية والتمويل الكافي والتأطير الملائم. كما أن التحديات البنيوية المرتبطة بضعف البنية التحتية، وقلة الفرص الاقتصادية، والتمييز في الولوج إلى الموارد، تعمّق من الفجوة الاقتصادية بين الجنسين، وتُضعف قدرة المرأة على تحقيق الاستقلال المالي والمساهمة الفعالة في الدورة الاقتصادية، وعليه، فإن تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمرأة المغربية يقتضي تجاوز المقاربات الجزئية والمحدودة، نحو اعتماد سياسات عمومية شمولية ومستدامة، تدمج مقاربة النوع الاجتماعي كعنصر أساسي في كل البرامج التنموية، وتضمن تكافؤ الفرص في التمكين الاقتصادي والاجتماعي.
( Slaoui and Belghiti , 2017 :25 )

## المبحث الثالث

## موقف الدستور المغربي لعام 2011 من المشاركة السياسية للمرأة المغربية

إن تعزيز مشاركة المرأة المغربية وإدماجها في الحياة السياسية لم يكن نتاج ظرفية عابرة أو نتيجة لمطالب لحظية، بل هو مسار ممتد جذوره في النصوص الدستورية للمملكة منذ فجر الاستقلال. فقد نصّ أول دستور للمغرب سنة 1962، في فصله الثامن، بشكل واضح على مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في التمتع بالحقوق السياسية، مما شكل خطوة تأسيسية نحو الاعتراف بحق النساء في المشاركة في تدبير الشأن العام، وقد جرى تأكيد هذا المبدأ وتدعيمه لاحقًا في الدساتير المتعاقبة، لا سيما في دستور 1996، الذي أعاد التأكيد على المساواة في الحقوق والواجبات، مع توسيع دائرة الاهتمام بقضايا المرأة وتعزيز مشاركتها في المجال العام. ويعكس هذا المسار تطورًا تدريجيًا في المقاربة القانونية لمكانة المرأة في البناء الديمقراطي، ويمهد الطريق نحو تعزيز حضورها السياسي كفاعل أساسي في الحياة المؤسساتية. (الدستور المغربي، 1996م)

وقد أكد دستور 1996، في فصله الثامن، على مبدأ المساواة بين الجنسين في الحقوق السياسية، حيث جاء فيه : "الرجل والمرأة متساويان في التمتع بالحقوق السياسية، ولكل مواطن، ذكراً كان أو أنثى، الحق في أن يكون ناخباً إذا كان بالغاً سن الرشد ومتمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية ".غير أن الواقع العملي بيّن أن هذه المساواة بقيت، في كثير من الأحيان، حبيسة النصوص القانونية، إذ تم اختزالها بشكل أساسي في الحق في التصويت، بينما ظلّ تمثيل النساء في المؤسسات المنتخبة، خصوصًا البرلمان، محدودًا وضعيفًا ولا يعكس حجم المشاركة الفعلية المفترض، ويظهر هذا الخلل بوضوح إذا ما تتبعنا المسار التاريخي لمشاركة النساء في المؤسسة التشريعية، إذ لم تدخل المرأة إلى البرلمان إلا في سنة 1993، من خلال نائبتين فقط، بنسبة تمثيلية لم تتجاوز حينها 6%. وإذا استندنا إلى قراءة رقمية للتطور التدريجي للترشح النسائي من سنة 1976 إلى 1997، يتضح أن النساء واجهن تحديات كبيرة حالت دون تمثيلهن السياسي. فعلى سبيل المثال، لم يتجاوز عدد المرشحات للانتخابات البرلمانية سنة 1976 سوى 8 نساء من أصل 72 مرشحًا، أي بنسبة لم تتعدّ 9%. وفي سنة 1997، ورغم ترشح 69 امرأة، لم تنجح منهن سوى 8 في الوصول إلى قبة البرلمان، وهو ما يعكس استمرار الصعوبات التي تحول دون تمكين المرأة من حقها الكامل في التمثيل السياسي. ( ابولاس ، د.ت ، 105 )

لقد شكّلت النسب المتدنية لتمثيلية المرأة في البرلمان المغربي، وضعف مشاركتها السياسية، ومحدودية حضورها في مراكز القرار السياسي، مصدر قلق مستمر ودافعًا لإعادة طرح النقاش حول سبل تمكين النساء وتعزيز حضورهن في الحياة السياسية. وفي هذا السياق، وكمبادرة عملية تستجيب لمتطلبات تحسين تمثيل النساء، تم اتخاذ خطوة حاسمة سنة 2002 من خلال اعتماد نظام الكوطا، كآلية انتقالية تهدف إلى رفع نسبة مشاركة النساء في مجلس النواب، وقد أفضى هذا الإجراء إلى تحقيق تطور نوعي وملموس في تمثيلية المرأة داخل المؤسسة التشريعية، حيث ارتفعت نسبة النساء المنتخبات في البرلمان إلى 10.8%، وهو ما شكّل حينها تحولًا مهمًا في مسار المشاركة السياسية النسائية

بالمغرب. وعلى المستوى الدولي، مكّن هذا التقدم المملكة من احتلال المرتبة 71 عالميًا من حيث تمثيل النساء في البرلمان، وفق تصنيفات تلك المرحلة، ما اعتُبر خطوة إيجابية على طريق تعزيز المساواة السياسية، رغم أن النسبة ظلت بعيدة عن تحقيق مبدأ المناصفة الفعلية المنصوص عليه في الدستور. ( زين الدين، 2013 : 27 )

وقد شهدت سنة 2011 تحولات عميقة على المستويين الإقليمي والدولي، نتيجة لموجة من الحراك الاجتماعي والسياسي التي اجتاحت عددًا من الدول، فيما عُرف بـ"الربيع العربي". ولم يكن المغرب في منأى عن هذا السياق، إذ عرف هو الآخر دينامية مجتمعية قوية تجسدت أساسًا في حراك حركة 20 فبراير، الذي مثّل لحظة فارقة في تاريخ المطالبة بالإصلاح السياسي والعدالة الاجتماعية، وقد استجابت الدولة لهذا الحراك من خلال سلسلة من الإصلاحات السياسية والدستورية، كان أبرزها مراجعة الدستور، التي جاءت لتُعزز مكانة الحقوق والحريات، وتُكرّس مبادئ المساواة والكرامة والعدالة الاجتماعية، مع التنصيص الواضح على مقتضيات جديدة تخص توسيع مجال الحقوق المدنية والسياسية، كما تم تنظيم انتخابات تشريعية سابقة لأوانها في أواخر السنة نفسها، أفرزت خريطة سياسية جديدة، وحكومة حملت برنامجًا إصلاحيًا بموجب صلاحيات موسعة نصّ عليها دستور 2011، ما فتح الباب أمام مرحلة جديدة من التجربة الديمقراطية المغربية تقوم على تعزيز المشاركة السياسية وترسيخ دولة المؤسسات.( فينيس ، د.ت : 3 )

اذ جاء دستور المغرب لسنة 2011 استجابةً لمطالب شعبية واسعة دعت إلى إصلاحات اجتماعية وسياسية عميقة، في سياق وطني وإقليمي متحرك. وقد تميز هذا الدستور بطابعه التقدمي، حيث أعاد تنظيم السلط بشكل أكثر وضوحًا وتوازنًا، من خلال تحديد صلاحيات كل من الملك، والسلطة التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، بالإضافة إلى المحكمة الدستورية. كما رسخ مبدأ فصل السلط، وربط المسؤولية بالمحاسبة، وأقر جملة من الحقوق والحريات الأساسية، مع فتح المجال أمام مزيد من التشاركية في تدبير الشأن العام. (Maia, 2022 : 9)

وقد أجريت أول انتخابات تشريعية بعد إقرار دستور 2011 في وقت قصير وضمن سياق سياسي متسارع، الأمر الذي حال دون فتح نقاش عميق وجدي حول عدد من القضايا المجتمعية الحيوية، وعلى رأسها مسألة المساواة بين النساء والرجال. ورغم أن الدستور الجديد نصّ بوضوح على مبدأي المساواة والمناصفة، واعتبرهما من المبادئ المؤسسة للنظام الديمقراطي، إلا أن ترجمة هذه المبادئ إلى قوانين تنظيمية وتشريعات فعلية لم تتم بالشكل المطلوب خلال المرحلة الأولى من تفعيل مقتضيات الدستور، وقد أظهرت نتائج الانتخابات أن التمثيلية السياسية للنساء لم تعرف تطورًا نوعيًا يتماشى مع الطموحات الدستورية، إذ لم تتجاوز نسبة النساء المنتخبات في البرلمان 17%، وهي نسبة تعكس استمرار الخلل في إدماج النساء في الحياة السياسية بشكل فعّال. وقد رافق ذلك جدل واسع داخل الأوساط السياسية والمدنية، لا سيما داخل الحركة النسائية التي خاضت حملات ترافعية مكثفة تطالب بإلغاء اللائحة الوطنية بصيغتها التقليدية وتعويضها بنمط انتخابي قائم على التناوب بين النساء والرجال في اللوائح المحلية، وفق قاعدة "رجل-امرأة"، غير أن الاعتبارات المرتبطة بالتقطيع الانتخابي، والتوافقات السياسية بين الأحزاب، وسرعة المصادقة على القوانين، كلها عوامل أدت إلى الإبقاء على اللائحة الوطنية كما كانت، مع تعديل طفيف تمثل في رفع عدد النساء ضمنها من 30 إلى 60 امرأة. وعلى الرغم من هذا التقدم العددي، فقد اعتبر العديد من الفاعلين والفاعلات أن هذه النتيجة تظل غير كافية، بل ومخيبة للآمال، حيث لا تعكس بشكل حقيقي التوازن الديمغرافي والاجتماعي بين النساء والرجال، ولا تتماشى مع المبدأ الدستوري للمناصفة، ما جعلها محل انتقاد واعتُبرت خطوة مترددة في مسار تكريس العدالة الجندرية في التمثيل السياسي. ( فينيس ، د.ت : 3 )

**"ورغم التنصيص الدستوري الواضح على مبدأ المساواة بين الجنسين في الحقوق السياسية، لا تزال هذه المساواة تواجه تحديات فعلية على مستوى التطبيق والممارسة".**( Castillejo andTilley , 2015 : 1 )، رغم الإقرار الدستوري بالمساواة في الحقوق السياسية، لم تتمكن المرأة المغربية من ولوج البرلمان إلا في سبعينيات القرن الماضي، حين استطاعت امرأتان فقط الحصول على مقاعد برلمانية، في خطوة أولى خجولة نحو التمثيل السياسي. وفي تسعينيات القرن العشرين، تم اعتماد نظام الحصص (الكوتا) لضمان حد أدنى من تمثيلية النساء، حيث خُصصت نسبة 10% من مجموع المقاعد البرلمانية، أي ما يعادل ثلاثين مقعدًا ضمن اللوائح الوطنية، مع الإبقاء على حق النساء في الترشح ضمن الدوائر المحلية إلى جانب الرجال، وفي انتخابات سنة 2002، سجلت المرأة المغربية تقدمًا نسبيًا، حيث فازت خمس نساء بمقاعد خارج اللائحة الوطنية، ما عكس تحسنًا طفيفًا في تمثيليتها من خلال التنافس الحر. غير أن الانتخابات التشريعية التي أُجريت في يونيو 2007 أظهرت تراجعًا نسبيًا في هذا المسار، حيث لم يتجاوز عدد

النساء الفائزات 34 امرأة من أصل 325 مقعدًا، مما يشير إلى استمرار التحديات التي تواجه المشاركة السياسية الفعالة للنساء، رغم الجهود التشريعية المبذولة. (بن يزة ، 2012 : 111 )

وقد شهد المغرب خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2002 و2012 تفعيل مخطط استراتيجي طموح لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة، حيث بادرت الحكومة المغربية إلى اتخاذ مجموعة من التدابير التشريعية والعملية الهادفة إلى تقوية حضور النساء في المؤسسات المنتخبة. وقد كان من أبرز هذه التدابير اعتماد نظام اللائحة الوطنية في انتخابات سنة 2002، والذي خصص مقاعد محددة للنساء، مما ساهم في تحقيق تمثيلية بلغت 10.4% خلال الانتخابات التشريعية لسنة 2007، حيث تمكنت 34 امرأة من دخول البرلمان، وقد عرف هذا التوجه التصاعدي دفعة جديدة خلال الانتخابات التشريعية المبكرة التي أُجريت في نوفمبر 2011، حيث ارتفع عدد النساء البرلمانيات إلى 67، وهو ما شكل نقلة نوعية في مسار التمثيل السياسي للنساء، وإن كانت لا تزال دون تحقيق المناصفة المنشودة التي نص عليها الدستور.( Mokhtari, 2018 : 24 )

ومن المعروف أن الوثيقة الدستورية لسنة 2011 جاءت في سياق إقليمي مضطرب، تميز باندلاع ما سُمِّي بـ"ثورات الربيع العربي"، والتي أطاحت بعدد من الأنظمة الاستبدادية في بلدان مثل تونس، مصر، وليبيا. وقد لم يكن المغرب بمنأى عن هذه الموجة، حيث شهد بدوره سلسلة من الاحتجاجات والمظاهرات، كان أبرزها حركة "20 فبراير" التي رفعت مطالب اجتماعية واقتصادية وإصلاحية، أكثر من كونها سياسية محضة، وقد كان لهذه الحركة أثر واضح في دفع الدولة إلى الاستجابة عبر فتح ورش إصلاحات دستورية عميقة، تُوِّجت بالاستفتاء الشعبي على دستور جديد سنة 2011، تضمن مجموعة من المكتسبات الحقوقية والسياسية، مما أسهم في تهدئة الشارع وتراجع وتيرة الاحتجاجات. وقد سارع المغرب بعد ذلك إلى تنظيم انتخابات تشريعية مبكرة، أسفرت عن صعود حزب العدالة والتنمية لتولي رئاسة الحكومة، ويجدر بالذكر أن دستور 2011، وفي ديباجته، يؤكد التزام المغرب بثوابت الديمقراطية، حيث نصّ صراحة على مبادئ المساواة، وتكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية، كمرتكزات أساسية للدولة الحديثة.( الصقر ، 2019 : 431 )

و ينص الفصل السابع من دستور 2011 على أن الأحزاب السياسية تضطلع بدور محوري في تأطير المواطنات والمواطنين، وتكوينهم السياسي، وتعزيز انخراطهم في الحياة السياسية وتدبير الشأن العام، ما يعكس التزام الدولة ببناء مواطنة فاعلة ومشاركة. أما الفصل 19، فيؤسس بشكل صريح لمبدأ المساواة الكاملة بين الرجال والنساء، حيث نص على تمتع الطرفين، وعلى قدم المساواة، بجميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وتُترجم إرادة الدولة المغربية في تبني مبدأ التمييز الإيجابي لصالح النساء من خلال المنظومة القانونية التي تم اعتمادها بعد إقرار الدستور، والتي ألزمت الفاعلين السياسيين بإشراك النساء في الانتخابات، بل وخصصت لهن مقاعد محددة ضمن اللوائح الوطنية، كآلية مؤقتة لضمان تمثيلية نسائية وازنة. ويأتي ذلك انسجامًا مع المقتضيات الدستورية، لاسيما الفصل 19، الذي أقرّ المناصفة كهدف ورافعة نحو تحقيق المساواة الفعلية بين الجنسين في مختلف مناحي الحياة العامة، بما في ذلك تقلد المناصب والمسؤوليات السياسية. ( الدستور المغربي ، 2011 : الفصل 7 والفصل 19 )

وقد شهدت الانتخابات التشريعية المبكرة التي أُجريت في نوفمبر 2011 تطورًا نسبيًا في مشاركة النساء، حيث بلغ عدد المرشحات ضمن اللوائح المحلية 75 امرأة، أي ما يعادل 3.75% من إجمالي عدد المرشحين، مقارنة بنسبة 3% المسجلة في الانتخابات السابقة قبل أربع سنوات. وعلى صعيد التمثيلية النسائية داخل البرلمان، ساهمت آلية "اللائحة الوطنية"، التي أقرها القانون الانتخابي، في تمكين 60 امرأة من الفوز بمقاعد برلمانية، ورغم هذا التقدم العددي الذي يُعتبر تطورًا ملموسًا مقارنة بالسنوات السابقة، فإن العديد من الفاعلات والفاعلين في الحقل الحقوقي والسياسي، خصوصًا المدافعين عن نظام الكوطا، أعربوا عن أن هذه النسب تظل محدودة ولا تعكس الطموحات الحقيقية للنساء المغربيات. كما اعتبروا أن الوضع الحالي لا ينسجم مع ما نص عليه دستور 2011 من مبدأ المناصفة بين الجنسين، داعين إلى اعتماد قوانين انتخابية أكثر جرأة وعدالة لتحقيق التمثيل المتكافئ داخل المؤسسات التشريعية. (بن يزة ، 2012 : 111)

وجاء دستور 2011 بمجموعة من المقتضيات الدستورية المتقدمة التي شكلت تحولًا بارزًا في مسار تعزيز الحقوق السياسية، خاصة فيما يتعلق بوضعية المرأة. فقد تضمن هذا الدستور تعديلات جوهرية تهدف إلى ترسيخ مبادئ المساواة، وحظر جميع أشكال التمييز، وتوسيع نطاق مشاركة النساء في الحياة العامة، ما يُعد استجابة واضحة للمطالب النسائية المتراكمة على مدى سنوات. (زين الدين ، 2013 : 21 )

ومن أبرز هذه المقتضيات:

- حظر ومناهضة كافة أشكال التمييز والعنف والمعاملات المهينة أو القاسية؛
- التنصيص على مبدأ المساواة الكاملة بين المواطنين والمواطنات أمام القانون، بما فيهم السلطات العمومية؛
- إحداث "هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز" كمؤسسة دستورية تُعنى بتكريس المساواة ومحاربة التمييز على أساس الجنس؛
- تعزيز مشاركة المواطنات والمواطنين في الحياة السياسية من خلال تمكينهم من تقديم مقترحات تشريعية وعرائض للسلطات العمومية وفق ضوابط قانونية؛
- تشجيع مبدأ تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء في ولوج الوظائف العمومية والمناصب الانتخابية؛
- تمكين المواطنين المغاربة المقيمين بالخارج من حقوق المشاركة السياسية، بما في ذلك التصويت والترشح.

لقد جسد هذا الدستور تحولا نوعيا في التعامل مع قضايا المرأة، حيث انتقل من منطق التوصيات والمطالب إلى منطق التنصيص الدستوري الملزم. وأبرز ما تحقق هو الاعتراف الصريح بمبدأ المناصفة، والتمييز الإيجابي لصالح النساء في مختلف المجالات، لا سيما السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ما يشكل دعامة أساسية لبناء مجتمع ديمقراطي يقوم على العدالة والمساواة. (الدستور المغربي، 2011: فصل 14 و15 ) نص الدستور على أحكام تهدف إلى تعزيز مبدأ تكافؤ الفرص بين النساء والرجال، خاصة فيما يتعلق بولوج المناصب الانتخابية، وذلك من خلال توفير آليات قانونية وتشريعية تدعم مشاركة المرأة في الحياة السياسية وتضمن تمثيلاً أكثر إنصافاً بين الجنسين. (الدستور المعربي، 2011: الفصل 30)

وشهدت الفترة الممتدة من 1962 إلى 2011 صدور العديد من القوانين الانتخابية والعادية التي أكدت بشكل صريح مبدأ المساواة بين النساء والرجال في المجال السياسي، وسعت إلى محاربة جميع أشكال التمييز القائم على النوع. وفي هذا الإطار، نص النظام الداخلي لمجلس النواب، في المادتين 75 و76، على إحداث مجموعة عمل موضوعاتية تعنى بالمساواة والمناصفة، من بين مهامها الأساسية تعزيز المكاسب التي حققتها المرأة على مستوى التشريع، ومواكبة العمل الحكومي، وتقييم السياسات العمومية، إضافة إلى المساهمة في الدبلوماسية البرلمانية، وقد نظمت هذه المجموعة ورشات تدريبية ولقاءات ميدانية تهدف إلى تسليط الضوء على قضايا المناصفة، كما شاركت النائبات البرلمانيات ضمنها في الدورة 68 للجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة التي انعقدت بين 11 و22 مارس 2024، ومن المرتقب إصدار تقرير عن هذه المشاركة يُرفع إلى مكتب مجلس النواب لاتخاذ الإجراءات المناسبة، أما على مستوى مراكز القرار، فقد أبرم مجلس النواب شراكات فعالة مع منظمات المجتمع المدني والهيئات الحقوقية والسياسية، ما أسهم في تعزيز حضور المرأة في الحياة السياسية. وقد تجلت نتائج هذه الدينامية في تطور التمثيلية النسائية، إذ انتقل عدد النساء المنتخبات في البرلمان من صفر خلال انتخابات 1963 إلى 95 امرأة في انتخابات 2021، أي بزيادة بلغت 19.24%. كما ارتفع عدد المستشارات في مجلس المستشارين إلى 14 بنسبة 12%، وشهدت الانتخابات المحلية (الجماعية) للعام نفسه ارتفاعًا في نسبة النساء المنتخبات لتصل إلى 26.64.% (الغازي ،2024: 161 )

وعلى رغم التحديات والمقاومات الاجتماعية والسياسية، فقد حققت جهود تأنيث مراكز القرار في المغرب تقدمًا ملحوظًا خلال السنوات الأخيرة، مما ساهم في تعزيز حضور المرأة في مختلف مستويات السلطة فعلى صعيد السلطة التشريعية، ارتفعت نسبة التمثيل السياسي للنساء إلى 24.3% خلال الولاية البرلمانية الحالية، مقارنة بـ20.51% في الفترة 2016–2021، أي بزيادة بلغت 3.8%. كما شهد مجلس المستشارين بدوره تحسنًا في التمثيلية النسائية، حيث بلغت نسبة المستشارات البرلمانيات 12% في انتخابات 2021، بينما قفزت نسبة النساء المنتخبات في المجالس المحلية إلى 26.64%، ما يعكس دينامية نسائية متزايدة في تدبير الشأن العام المحلي، أما على مستوى السلطة التنفيذية، فقد تطلب الأمر انتظار ما يقارب 44 سنة حتى تحقق النساء أول تمثيل فعلي في التشكيلة الحكومية. فمنذ أول حكومة سنة 1955 وحتى سنة 1997، ظلت كل الحكومات بصيغة المذكر، قبل أن تُسجل حكومة 1997 سابقة نوعية بتعيين أربع نساء على رأس وزارات. ومنذ ذلك الحين، تباين حضور النساء في الحكومات المتعاقبة، بين مدّ وجزر؛ ففي حكومة 2011 لم تتولَّ سوى امرأة واحدة حقيبة وزارة الأسرة، بينما ارتفع العدد إلى خمس وزيرات في حكومة 2013، ثم إلى سبع وزيرات في حكومة 2021، أي بزيادة نسبتها 29.1%، وتجدر الإشارة إلى أن هذا التطور لم يكن فقط على المستوى الكمي، بل شمل أيضًا البعد النوعي، حيث عُهد إلى نساء بوزارات استراتيجية كوزارة الاقتصاد والمالية، ووزارة الانتقال الرقمي، ووزارة السياحة. وهو تحول واضح مقارنة بالماضي، حين كانت حقائب النساء

تقتصر غالبًا على قطاعات نمطية كالتضامن والأسرة. كما ارتقت النساء في التراتبية الحكومية، حيث أصبحن وزيرات بكامل الصلاحيات، بعد أن كن في السابق يشغلن مناصب كاتبات دولة يعملن تحت إشراف الوزراء، أما على صعيد السلطة القضائية، فلا تزال النساء يشكلن أقل من 20% من مجموع القضاة والمحامين، مما يعكس استمرار محدودية التمثيل النسائي في هذا المجال، ويبرز الحاجة إلى مزيد من الإجراءات لتحقيق التوازن الجندري في سلك العدالة. (الغازي ،2024: 164)

- **مشاركتها في الانتخابات**

لا شك أن مدى انخراط المرأة في العملية الانتخابية، سواء من حيث التصويت أو الترشح، يعكس بشكل كبير درجة تطور المجتمع على المستويات الاقتصادية والثقافية والسياسية. فعلى الرغم من أن المرأة المغربية شاركت في الحياة العامة والسياسية منذ ما يقارب نصف قرن، ومارست مثلها مثل الرجل واجباتها المدنية، إلا أن تمثيلها داخل المؤسسات المنتخبة ظل ضعيفًا للغاية خلال تلك الفترة، فمثلاً، ورغم مرور أكثر من أربعة عقود على أولى التجارب الانتخابية في المغرب، لم يُسجّل في البرلمان سوى حضور رمزي للنساء، تمثل في نائبتين فقط من أصل 333 عضوًا برلمانيًا. أما على مستوى صناعة القرار المحلي، فإن نسبة مشاركة النساء لا تتجاوز 3.4%، وهو ما يكشف عن فجوة كبيرة بين المشاركة الشكلية للنساء في الاستحقاقات الانتخابية، وبين تمكينهن الفعلي في مواقع صنع القرار. (خورشيد، 2019: 19)

إذا تتبعنا الفترة الممتدة من عام 1976 إلى عام 1997، فإننا نلحظ بطئًا شديدًا في ولوج النساء إلى دائرة الترشح للبرلمان المغربي، حيث لم يتجاوز عدد المرشحات في انتخابات سنة 1976 سوى ثماني نساء، لم تُفلح أي واحدة منهن في الفوز بمقعد برلماني. أما في انتخابات عام 1983، فقد ارتفع العدد إلى 33 مرشحة من أصل 2072 مترشحًا، بنسبة لا تتعدى 1.6%، ورغم هذا الارتفاع الطفيف، لم تفز سوى امرأتين فقط، وعقب هذه المرحلة، لم تعرف باقي الاستحقاقات الانتخابية فوز أي مرشحة، إلى أن جاءت انتخابات 25 يونيو 1993، والتي شكلت منعطفًا تاريخيًا، حيث تمكنت لأول مرة في تاريخ البرلمان المغربي مرشحتان من الفوز بمقعديهما، ويتعلق الأمر بكل من بديعة الصقلي ولطيفة بناني سميرس. وقد تكرر هذا الرقم ذاته في انتخابات 14 نوفمبر 1997، ما يدل على استمرار محدودية تمثيل المرأة في المشهد السياسي، وفي عام 1998، تسلم الحزب الاشتراكي مقاليد السلطة لأول مرة، إلا أن تمثيله للنساء في الحكومة كان محدودًا للغاية، حيث لم يعين سوى امرأتين فقط، إحداهما تولت مسؤولية إدارة التعاون الدولي بوزارة الخارجية، والثانية أوكلت لها إدارة شؤون الأشخاص ذوي الإعاقة، وهو ما يعكس استمرار النظرة التقليدية لموقع المرأة داخل مؤسسات القرار. ( Slaoui and Belghiti , 2017 :11 - 12)

وفي سنة 2000، وبعد مرور 54 سنة على الاستقلال، عرف المغرب تعيين أول امرأة في منصب وزيرة، حيث أُسندت إليها حقيبة تعنى بقضايا المرأة والطفولة والأشخاص في وضعية إعاقة، وهو ما شكّل خطوة رمزية هامة نحو تمكين النساء في مراكز صنع القرار. وإلى جانب ذلك، تم تعيين ثلاث نساء في مناصب سفيرات، مما عزز حضور النساء في السلك الدبلوماسي وأشار إلى بداية انفتاح الدولة على إشراك النساء في مواقع تمثيلية حساسة على الصعيد الخارجي. ( Slaoui and Belghiti , 2017 :14 )

ورغم ارتفاع عدد المرشحات إلى 68 امرأة، فإن التحول النوعي في مسار المشاركة السياسية للنساء تحقق مع انتخابات 27 شتنبر 2002. فقد تم، قبيل هذا الاستحقاق، تشكيل لجنة وطنية للتنسيق ضمت تسعة أحزاب تمثل مختلف التوجهات السياسية من يمين ويسار، وكان هدفها المشترك هو بلورة تصور عملي يضمن تمكين النساء من الوصول إلى مراكز القرار السياسي. وقد شكّل هذا التحالف الحزبي نقلة نوعية، حيث انتقل النقاش من مجرد المطالبة برفع نسبة تمثيل النساء إلى وضع آليات ملموسة تتيح لهن المشاركة الفعلية في صناعة القرار. (خورشيد ، 2019 : 19 )

تمت مراجعة تجارب عدد من الدول التي حققت نجاحاً في تعزيز التمثيل السياسي للنساء، وهو ما ساهم في بلورة مطلب تخصيص 20% من مجموع المقاعد البرلمانية لفائدة النساء، كخطوة عملية نحو تقوية حضورهن داخل المؤسسة التشريعية. ( Castillejo andTilley , 2015 : 1 )، كآلية مكملة لنظام الاقتراع، تم اقتراح تخصيص نسبة من المقاعد البرلمانية للنساء، وقد تبنت الحكومة هذا التوجه ضمن مشروع مدونة الانتخابات الذي قُدم إلى البرلمان، رغم تقليص النسبة المقترحة من 20% إلى 10%. وقد جرت الانتخابات بمشاركة 26 حزبًا سياسيًا من مختلف التيارات، وبلغ عدد المرشحين الإجمالي 5873، من بينهم 697 امرأة ضمن اللوائح الوطنية المخصصة للنساء، بالإضافة إلى 226 امرأة ترشحن عبر اللوائح المحلية، ما رفع نسبة المشاركة النسائية في الترشيح إلى 15% من مجموع المرشحين، وهي أعلى نسبة تم تسجيلها في تاريخ الانتخابات المغربية إلى ذلك الحين، وقد أسفرت هذه

الانتخابات عن فوز 35 امرأة بمقاعد في البرلمان، وهو ما شكل نقلة نوعية في مسار الحضور السياسي النسائي، وجعل المغرب ضمن الدول التي أحرزت تقدمًا ملموسًا في تعزيز مشاركة النساء في الهيئات التمثيلية. ويمكن القول إن هذا التقدم تحقق بفضل مسارين أساسيين: ( خورشيد ، 2019 : 20 ) :

- تمثل التقدم في المشاركة السياسية للنساء في المغرب من خلال اعتماد نظام الاقتراع باللائحة
- تفعيل نظام الحصة (الكوتا)، الذي تم اعتماده لضمان تمثيلية نسائية دنيا داخل مجلس النواب، حيث خُصص للنساء 30 مقعدًا من أصل المقاعد البرلمانية.

وعلى صعيد آخر، شهد المغرب تحولًا نوعيًا في 30 أبريل 2004 عندما تم تعيين النساء لأول مرة في مواقع صنع القرار الديني، وهو مجال ظل لعقود طويلة مقتصرًا على الرجال. في خطوة غير مسبوقة، تم تعيين امرأة كعضو في المجلس الأعلى للعلماء، إضافة إلى تعيين 35 امرأة في المجالس العلمية المحلية من أصل 220 عضواً، وهو ما شكل اختراقًا هامًا في أحد أكثر المجالات تحفظًا وانغلاقًا على المرأة.( Slaoui and Belghiti , 2017 :15)

تُعد الدعوة المستمرة التي يوجهها المغرب، سواء عبر القوانين التنظيمية أو الخطب الملكية، إلى تعزيز حضور المرأة في الانتخابات، ليست غاية في حد ذاتها، بل وسيلة أساسية لتمكين المرأة من تولي مواقع المسؤولية والوصول إلى مراكز صنع القرار. ويأتي ذلك في انسجام تام مع المسارات الأخرى التي شهدت فيها المرأة المغربية حضورا متزايدا، لا سيما في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، حيث لم يعد تمكين المرأة مقتصراً فقط على تقليص الفوارق الاقتصادية، بل بات يشمل مشاركتها الفعلية في مختلف دوائر القرار والتأثير. ( افنوش ، 2016 : 120 ) ، كما أن تمكين المرأة لم يعد يقتصر فقط على تضييق الهوة الاجتماعية، بل تجاوزه إلى تعزيز حضورها في تدبير الشأن العام على المستويين الوطني والمحلي. وفي هذا السياق، تضمن مدونة الانتخابات من خلال أحكامها الحقوق السياسية للنساء، حيث تشكل النصوص التنظيمية المتعلقة بالعملية الانتخابية نافذة أساسية لإدماج النساء في تسيير الشأن العام، وتمكينهن من الوصول إلى مراكز صنع القرار إلى جانب الرجال، على أساس من المساواة والعدالة في الفرص والمسؤوليات.( الصقر ، 2019 : 432 ) وينص القانون المنظم للأحزاب السياسية على فتح المجال أمام النساء للانخراط والمشاركة الفعلية في الحياة الحزبية، حيث تتيح المادة 19 من هذا القانون للمرأة حق الانضمام إلى الأحزاب دون تمييز، كما تُلزم الأحزاب بتمكين النساء من تمثيلية لا تقل عن الثلث داخل أجهزتها التقريرية والتنفيذية، سواء على الصعيد الوطني أو الجهوي، بما يضمن تعزيز حضور المرأة في مراكز القيادة الحزبية وصنع القرار السياسي.

( Slaoui and Belghiti , 2017 :19 ) تم إحداث وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية سنة 2007، بهدف تعزيز السياسات العمومية المتعلقة بالنهوض بأوضاع المرأة والأسرة، ودعم الفئات الاجتماعية الهشة، وتأطير المبادرات الهادفة إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والمساواة بين الجنسين. ( الزبيدي ، 2024 : 73 ) نص القانون 27.11 المنظم لمجلس النواب في مادته 23 على ضرورة أن تشمل اللائحة الوطنية للترشيح 60 مترشحة، وذلك في إطار الجهود الرامية إلى ضمان تمثيلية نسائية داخل البرلمان. كما نص القانون 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية، في مادته 76، على تخصيص ما لا يقل عن ثلث المقاعد للنساء في كل دائرة انتخابية، مع الحفاظ على حقهن في الترشح للمقاعد العامة ضمن الشطر الأول من لائحة الترشيح، بينما يشترط في الشطر الثاني أن يتضمن حصرا أسماء مترشحات بعدد يساوي المقاعد المخصصة له، ومنذ سنة 2002، اعتمد المغرب نظام "الكوطا" كنظام انتخابي مرحلي، من أجل تعزيز الحضور النسائي داخل المؤسسات التمثيلية، خاصة البرلمان. وقد ساهم هذا الإجراء بشكل واضح في تحسين نسبة تمثيل النساء، وتوسيع مشاركتهن في الحياة السياسية، حيث أصبح نظام الكوطا يُعد من التدابير التمييزية الإيجابية التي تُعتمد كآلية مرحلية لتقليص الفجوة بين الجنسين في مواقع اتخاذ القرار، وتحقيق توازن تمثيلي أكثر إنصافًا داخل المؤسسات المنتخبة، ورغم أن هذا النظام يُعتبر تدبيرًا مؤقتًا، إلا أنه أدى دورًا أساسيًا في فتح المجال أمام النساء للمشاركة الفعلية في الشأن العام، والتموقع تدريجيًا في مراكز صنع القرار على المستويين المحلي والوطني، ما جعله أداة فعالة في الدفع نحو تحقيق مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين الرجال والنساء.( المهداوي، ٢٠٢١: 433 )

وفي حكومة إدريس جطو، التي تم الإعلان عنها في السابع من نوفمبر 2002، عُيّنت امرأة واحدة في منصب الوزيرة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج، إلى جانب تعيين كاتبتين للدولة. ورغم أن هذه التعيينات شكلت خطوة إيجابية نحو تعزيز الحضور النسائي في الجهاز التنفيذي، إلا أنها ظلت محدودة ولا تعكس الطموح الحقيقي لتحقيق مبدأ المساواة بين الجنسين، أما فيما يتعلق بتواجد النساء في المناصب العليا داخل الوظيفة العمومية، فقد كان الحضور النسائي شبه منعدم خلال تلك الفترة، باستثناء امرأة واحدة تم تعيينها كمديرة للوكالة الحضرية للدار البيضاء،

بالإضافة إلى امرأة واحدة ضمن مستشاري الملك محمد السادس. كما شهد عام 2000 تعيين ثلاث نساء في مناصب دبلوماسية كسفيرات، لدى كل من الاتحاد الأوروبي، ومنظمة اليونسكو، ومملكة السويد، ورغم هذه المؤشرات التي تعكس تقدماً نسبياً في مسار إشراك النساء في مناصب القرار، إلا أن هذا التطور ظل بطيئاً ويواجه مقاومة من قبل بعض الأطراف السياسية، التي لا تزال تتحفظ على تمكين النساء من مواقع السلطة والنفوذ، مما يعكس استمرار العقليات التقليدية التي تعرقل المسار الفعلي نحو تحقيق المساواة الجندرية في مواقع القيادة وصنع القرار.( خورشيد ، 2019 : 21 )

تجدر الإشارة إلى أن انتخابات السابع من سبتمبر 2007 شهدت تراجعاً ملحوظاً في عدد النساء المنتخبات، حيث لم تتجاوز تمثيليتهن 34 امرأة فقط، وهو ما عكس انتكاسة مقارنة بالتطلعات المعقودة على تعزيز المشاركة السياسية للمرأة خلال تلك المرحلة ( Slaoui and Belghiti , 2017 :21 . ) ، في انتخابات 12 يونيو 2009، ورغم أن عدد النساء الفائزات في اللوائح المحلية لم يتجاوز أربع مرشحات فقط، فقد شهد المغرب تحسناً ملموساً في تمثيلية النساء بفضل اعتماد نظام الكوتا، الذي خصص نسبة 12% من المقاعد للنساء. ونتيجة لذلك، ارتفعت نسبة تمثيل النساء في المجالس المحلية من 0.56% خلال انتخابات 2003 إلى 12.38%، حيث تمكنت 3428 امرأة من الفوز بمقاعدهن، أما فيما يخص تموقع المرأة داخل الجهاز الحكومي، فقد كان عام 1997 محطة فارقة، إذ شهد تعيين أربع نساء في منصب كاتبة دولة ضمن حكومة تتألف من ثلاثين عضواً. غير أن هذا العدد تقلص في العام التالي إلى كاتبتين فقط. وفي سبتمبر 2000، حمل تعديل حكومي تطوراً تاريخياً بتعيين أول امرأة في منصب وزيرة، وهو ما اعتُبر خطوة نوعية نحو انخراط النساء في مواقع اتخاذ القرار الحكومي (خورشيد ، 2019 : 20 )

وقد شهدت المشاركة السياسية للمرأة المغربية بعد عام 2011 بروز جيل جديد من النساء الناشطات، اللواتي رفعن مطالب واضحة بشأن تفعيل نظام الكوتا لضمان تمثيل نسائي حقيقي داخل البرلمان، مع التشديد على ضرورة ترسيخ مبدأ المساواة داخل مؤسسات صنع القرار. وقد تميز هذا الجيل بانخراطه القوي في النضال من أجل الحقوق والحريات، حيث لم تقتصر مطالبه على تمكين المرأة فقط، بل شملت الدفاع عن المساواة والعدالة لجميع المواطنين والمواطنات على حد سواء، ويعكس الفصل 19 من دستور 2011 هذا التوجه من خلال تكريسه لمبدأ المساواة التامة بين النساء والرجال في الحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، مع التأكيد على التزام الدولة بمحاربة كل أشكال التمييز، بما في ذلك التمييز على أساس النوع الاجتماعي، وهو ما يُعد مرجعية دستورية أساسية في نضال النساء من أجل تحقيق الإنصاف والمناصفة. ( Slaoui and Belghiti , 2017 :17 )

وتفيد تقارير منظمات المجتمع المدني الوطنية أن المشاركة السياسية للنساء في المغرب شهدت خلال السنوات الأخيرة تحسنًا ملحوظًا من حيث الكم، إلا أن هذا التحسن لا يزال بعيدًا عن تحقيق مبدأ المناصفة، بسبب استمرار عدد من العوامل البنيوية العميقة في المجتمع المغربي. وفي مقدمة هذه العوامل استمرار هيمنة الثقافة الذكورية والمفاهيم النمطية الراسخة في التنشئة الاجتماعية، التي تنظر إلى المرأة على أنها غير مؤهلة بطبيعتها للمشاركة الفاعلة في الحياة العامة أو في العمل السياسي وتولي مناصب القرار، وتزداد هذه الإشكالية تعقيدًا عندما تتبنى النساء أنفسهن هذه التصورات السلبية، نتيجة لعمليات التنشئة الاجتماعية والتشريب الثقافي التي يتعرضن لها منذ الطفولة، مما يؤدي إلى إعادة إنتاج نفس أنماط الإقصاء بشكل لا واع. كما أن التركيز على المقاربة الكمية – التي تُقوَّم فيها مشاركة النساء بالأرقام والنسب فقط – يُغفل الأبعاد النوعيةَ المتعلقة بالأداء السياسي والمردودية والقيمة المضافة التي قد تخلقها مشاركة المرأة في المجال العام، وتشير التقارير إلى عدم تجانس النساء كفئة اجتماعية موحدة، سواء من حيث الانتماء الطبقي أو مستوى التعليم أو ظروف العيش، مما يجعل من الصعب بناء حركة نسائية جماهيرية عريضة. فغالبًا ما تبقى الحركة النسائية النخبوية معزولة عن القواعد العريضة من النساء، وخاصة النساء القرويات، ما يكرّس حالة من التهميش المزدوج ناتجة عن استمرار البنى الأبوية من جهة، ومن جهة أخرى عن تفشي الفقر والأمية وضعف فرص التعليم، وهو ما يحدّ من فرص انخراط النساء في العمل السياسي والمجتمعي بفعالية.( فينيس ، د،ت : 13 ) .

وعلى الرغم من التحسن الملحوظ في الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للمرأة المغربية خلال السنوات الأخيرة، فإن هذا التطور لم ينعكس بشكل فعلي على موقعها في الساحة السياسية. فما تزال التمثلات السياسية السائدة في المجتمع المغربي تعتبر المرأة فاعلًا غير مركزي في المجال السياسي، حيث يُنظر إليها غالبًا كشريك هامشي يقتصر دوره على التصويت خلال الاستحقاقات الانتخابية، دون اعتبارها كطرف فاعل في صناعة القرار أو المشاركة في تدبير الشأن العام، ويُعزى هذا الواقع إلى استمرار هيمنة التصور الأبوي (البطرياركي) للسياسة، الذي يحصر الأدوار القيادية والتدبيرية في يد الرجل، ويُقصي المرأة من المشهد السياسي الفعلي. ومن هذا المنطلق، يظهر أن

المرأة كانت ولوقت طويل على هامش الفعل السياسي، إما بسبب الإقصاء أو لغياب الاهتمام بالشأن السياسي نتيجة الإحساس بعدم جدوى المشاركة أو محدودية تأثيرها، وليس هذا الوضع حكرًا على المغرب فقط، بل هو جزء من ظاهرة عالمية شملت معظم بلدان العالم، حيث ظلت المرأة مغيبة عن مراكز القرار وأجهزة الدولة حتى أواخر القرن العشرين، وتحديدًا إلى حدود تسعينياته، حيث بدأت تشهد نسب مشاركتها السياسية تحسنًا تدريجيًا، بعد عقود من التهميش المؤسسي والثقافي. ( المصدق ، 1999 : 7 )

## المبحث الرابع

## الجهود المغربية لتفعيل المشاركة السياسية للمرأة في المغرب

يمثل السعي نحو تأنيث السلطة في المغرب أحد الطموحات البارزة التي تبناها الجيل الأول من النخبة النسائية، والتي سرعان ما وجدت صداها داخل مؤسسات الدولة عقب الاستقلال، باعتباره وسيلة لتعزيز المشروعية الديمقراطية وإبراز التوجه الحداثي للنظام السياسي. وقد ساهم هذا التوجه في نشوء علاقة عضوية بين الحركة النسائية والدولة، إذ إن معظم التنظيمات النسائية الأولى نشأت برعاية رسمية، وتم دمجها ضمن الإطارات الحزبية القريبة من السلطة وقد لعبت المؤسسة الملكية دورًا حاسمًا في دعم قضايا المرأة وحقوقها، سواء من منطلق تقوية الشرعية الداخلية للمؤسسات، أو استجابة لضغوط خارجية في سياق دولي أصبحت فيه المساواة بين الجنسين مؤشراً أساسياً للتنمية والتقدم. وتعد الدولة الطرف الأكثر استفادة من هذا التعاون، إذ استطاعت من خلاله تلميع صورتها على الصعيد الدولي، في حين تسعى الحركات النسائية، من جانبها، إلى توظيف هذه العلاقة لتحقيق مكاسب مرحلية وتحسين أوضاع النساء في مختلف المجالات وفي هذا الإطار، أقدمت الدولة المغربية على سلسلة من الإصلاحات والتعديلات القانونية التي مست عدداً من النصوص الأساسية، كمدونة الأسرة، والقانون الجنائي، ومدونة التجارة، وقانون الشغل، والوظيفة العمومية، كما أطلقت مجموعة من البرامج والمخططات ذات البعد الاجتماعي والاقتصادي، ودمجتها ضمن السياسات العمومية في محاولة لترسيخ ثقافة المساواة وتوسيع قاعدة مشاركة النساء في مختلف مناحي الحياة العامة. ( ظريف ، 2022 : 7)، على سبيل المثال، دون أن نقتصر على ذلك.: (الغازي ،2024: 163 - 164 )

**أولاً: القانون التنظيمي المتعلق بمجلس النواب:**

- **التمثيل الفعّال للنساء في المجالس الإقليمية** :ينص هذا القانون على تخصيص ثلث المقاعد في المجالس الإقليمية للنساء بشكل حصري. علاوة على ذلك، تم منح النساء الحق في الترشح للمقاعد المتبقية بنسبة ثلثين مع الرجال، وهو ما يعزز المشاركة النسائية في الحياة السياسية ويساهم في تحسين تمثيلهن.
- **المجالس الجماعية** :تم تعديل عدد المقاعد المخصصة للنساء في المجالس الجماعية. حيث تم رفع عدد المقاعد المخصصة للنساء من أربعة إلى خمسة مقاعد في المجالس الجماعية، وهو ما يعكس الاهتمام المتزايد بالتمثيل النسائي.
- **المجالس الجماعية المنتخبة بنظام اللائحة** :تم تخصيص ثمانية مقاعد للنساء في الجماعات التي لا يتجاوز عدد سكانها 100,000 نسمة، في حين تم تخصيص عشرة مقاعد في الجماعات التي يتجاوز عدد سكانها هذا العدد.
- **الجماعات المقسمة إلى دوائر** :تم تخصيص ثلاث مقاعد للنساء في المجلس الجماعي وأربعة مقاعد في مجلس كل دائرة في هذه الجماعات.

**لجنة الحكامة بالمؤنث:**

- هذه اللجنة هي هيئة تم إنشاؤها بهدف تعزيز ودعم تمثيلية النساء في هيئات الحكامة .تشكل هذه الهيئة جزءًا من استراتيجية المغرب لزيادة حضور النساء في مراكز القرار.
- **دراسة حول تمثيلية النساء في مؤسسات الحكامة** :أنجزت اللجنة دراسة شاملة استهدفت فهم الوضع الحالي للنساء في مختلف المؤسسات الكبرى سواء في القطاع العام أو الخاص. الدراسة اعتمدت على نماذج وتجارب دولية ناجحة لدعم فهم أعمق للكيفية التي يمكن بها تعزيز تمثيلية النساء في هذه الهيئات.

**ثانياً: البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات في أفق 2030 "مغرب التمكين":"**

- **أهداف التنمية المستدامة** :ويهدف إلى تحسين وضعية المرأة اقتصاديًا واجتماعيًا.
- **المقاربة التشاركية** :تم بلورة هذا البرنامج من خلال مقاربة تشاركية تشمل مختلف الفاعلين وكذلك الشركاء الدوليين .هذه المشاركة الشاملة تضمن تنسيق الجهود وتحقيق أفضل النتائج.

- **الالتقائية والتدبير المرتكز على النتائج** :وهو ما يضمن انسجامًا أكبر في تحقيق الأهداف، كما يتم تقييم الإنجازات بشكل دوري وتعديل الاستراتيجيات وفقًا للنتائج المحققة.

**ثالثاً: البرنامج الحكومي 2021-2025 الخاص بالتمكين الاقتصادي للنساء:** (Maia, 2022 : 12)

- **رفع نسبة مشاركة النساء في سوق العمل** :رفع نسبة مشاركة النساء في سوق العمل إلى 30% بحلول عام 2026.
- **محاور استراتيجية** :يركز البرنامج على ثلاثة محاور رئيسية تدور حول النوع الاجتماعي:
  1. **الحكامة المحلية التشاركية** :تمكينهن من اتخاذ قرارات تشاركية في المجتمعات المحلية.
  2. **تعزيز قدرات النساء المنتخبات** :تعزيز قدراتهن في مجال القيادة واتخاذ القرارات.
  3. **تمكين النساء اقتصاديًا** :دعمهُن في النشاطات الاقتصادية المتنوعة.

**رابعاً: إحداث صندوق دعم تشجيع تمثيلية النساء:** (Maia, 2022 : 12-13)

- **التمويل السياسي والمجتمعي** : تمويل المشاريع والمبادرات السياسية وتعزيز قدراتهن.
- **الغطاء المالي للصندوق** :خصص للصندوق غطاء مالي قدره 10 ملايين درهم لدعم المبادرات السياسية للجمعيات والأحزاب السياسية التي تعنى بتمثيلية النساء.

- **خامساً: لجنة النموذج التنموي الجديد:(2019)** (Maia, 2022 : 13)
- **تركيز على التكامل الاقتصادي للمرأة** : تحقيق التكامل الاقتصادي للمرأة.
- **مشاركة المرأة في الاقتصاد الرسمي** :رفع نسبة مشاركة النساء في الاقتصاد الرسمي من 22% في عام 2019 إلى 35% بحلول عام 2035.
- **إصلاحات مؤسساتية وتغييرات قانونية** : تمكين النساء اقتصاديًا واجتماعيًا، وتؤكد على فرصًا أكبر للمشاركة في الحياة العامة، بدلًا من الاقتصاد غير الرسمي أو المجال الخاص..(Maia, 2022 : 13)

على مستوى مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية، تُعتبر إحدى القنوات الأساسية التي تتيح للمرأة الوصول إلى مراكز القرار السياسي .ورغم أن زعماء الأحزاب في خطبهم يؤكدون على ضرورة دمج المرأة في المجال السياسي، إلا أن الواقع يعكس ضعف تمثيل المرأة داخل هذه الأحزاب. وبعد مرور ثلاثة قرون من الاستقلال .وينطبق الأمر ذاته على بقية الأحزاب السياسية.

- لمواجهة هذه الوضعية، قام عدد من الأحزاب بتطبيق مبدأ الحصة التمييزية لصالح تمثيل النساء في هياكلها القيادية. حيث خصص حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي نسبة 20%للنساء في المناصب العليا داخل الحزب، بينما خصص التجمع الوطني للأحرار 5%ضمن اللجنة المركزية .أما بقية الأحزاب، فقد خصصت نسبًا أقل من هذه النسبة لتمثيل النساء في هيئاتها القيادية. ( خورشيد ، 2019 : 21 )
- حظيت قضايا المرأة باهتمام كبير في مختلف اللقاءات والمنتديات السياسية والحزبية، كما كانت حاضرة في العديد من الخطب الملكية .حيث لم يُفوت الملك محمد السادس أي فرصة للتأكيد على ضرورة النهوض بالمرأة في كافة المجالات، بما في ذلك التعليم، السياسة، وسوق العمل .فقد تناول مساواة المرأة بالرجل في رسالته إلى المشاركات في القمة العالمية للنساء، حيث قال جلالته: "إن أي شيء يعوق تمكين النساء من حقوقهن يشكل في حد ذاته عقبة في طريق تنمية قارتنا". ويظهر من هذه التصريحات بوضوح مدى اهتمام الملك بحقوق المرأة وسعيه المستمر لتحقيق تمكينها في كافة المجالات. (افنوش ، 2016 : 120 )

**هذه الإنجازات هي نتاج عوامل عدة:** ( Slaoui and Belghiti , 2017 :23 )

- الضغط الدولي على ضرورة احترام حقوق الإنسان والالتزام بالقوانين والأعراف العالمية.
- الدعم القيادي من النظام الملكي، الذي يعزز التوجهات الرامية إلى تعزيز حقوق المرأة.
- التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي ساهمت في تمكين المرأة، مثل تحصيل الفتيات للتعليم، وزيادة فرص توظيف المرأة، وتحسين رعاية الصحة لها.
- التمويل الدولي الذي يسهم في دعم المبادرات والبرامج الرامية إلى تعزيز مكانة المرأة.
- نجاح المرأة في بناء تحالفات وشبكات واسعة، وإقامة روابط قوية مع الجهات السياسية والحقوقية الأخرى.
- تطوير علاقات وثيقة بين النساء، مع إلمام كبير بشواغلهن واهتماماتهن.
- المرونة والرشاقة التي تتمتع بها الحركة النسائية في التكيف مع الظروف المتغيرة والفرص الجديدة.

**الخاتمة:**

شكل عهد الملك محمد السادس نقطة تحول هامة في مسار تعزيز حقوق المرأة المغربية، لا سيما في مجال المشاركة السياسية .فقد أسهمت الإصلاحات الدستورية والقانونية، إلى جانب التوجهات السياسية الداعمة، في فتح الطريق أمام النساء للوصول إلى مراكز القرار والمساهمة الفاعلة في تدبير الشأن العام .كما تعكس نسب تمثيل المرأة في البرلمان والحكومة، وإن كانت متفاوتة، تطورًا ملحوظًا مقارنة بالفترات السابقة.

مع ذلك، يظل هذا التقدم نسبيًا ومحدودًا، إذ تواجه المرأة المغربية العديد من التحديات المستمرة، مثل المعوقات الثقافية والاجتماعية، وضعف الدعم السياسي الفعلي من الأحزاب السياسية. كما أن المنظومة الانتخابية وطبيعة التمثيل النسائي تظل تمثل عقبات أمام تمثيل المرأة بشكل كامل في الهيئات السياسية.

وتؤكد نتائج هذا البحث أن تحقيق مشاركة سياسية حقيقية وفعّالة للمرأة يستدعي تجاوز السياسات الرمزية إلى اعتماد استراتيجيات شاملة ترتكز على التربية على قيم المساواة، وتعديل آليات الترشيح داخل الأحزاب، إضافة إلى تعزيز القدرات القيادية للنساء، وتطوير ثقافة مجتمعية داعمة للمشاركة النسائية.

وفي ضوء هذه التحديات والفرص، تبقى مشاركة المرأة السياسية في المغرب مشروعًا مستمرًا يحتاج إلى إرادة سياسية قوية وجهود مجتمعية شاملة لضمان بناء ديمقراطية حقيقية تقوم على المساواة الفعلية بين الجنسين.

**المصادر**

1. أفنوش ، زكريا (2016 ) أنماط الاقتراع وتأثيرها في الحياة السياسية المغربية مجلة مسالك، العدد 41-42 .
2. بوعزيز ، سميّة و لعفيفي(2020 ) آمنّة ، علاقةّ محمدّ الخامسّ بحزبّ الاستقلال المغربيّ وأثرهاّ علىّ الحركةّ الوطنيةّ المغربية 1956 -ّ1944م مذكرةّ مكملةّ لنيلّ شهادةّ الماستر.
3. بوكروش ، وفاء ( 2022 ) المرأة المغربية والسياسة مقاربة سوسيولوجية لواقع المشاركة السياسية ، المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 1، العدد 3
4. بولكور ، عبد الغني ، نظام الكوطة كآلية لتكريس دور المرأة سياسيا ، مجلة أبحاث قانونية وسياسية ،عدد خاص.
5. حمودي ، إسماعيل ( 2017 ), التجربة السياسية لحزب العدالة والتنمية المغربي .
6. دستور 2011 المغربي .
7. الدستور المغربي 1962
8. الدستور المغربي 1996
9. الرزاوي، إسماعيل ( 2021 ) ، التمكين السياسي للمرأة في المغرب (الواقع و الآفاق) ، ورقة علمية قدمت في أشغال الملتقى الدولي الأول للباحثين الشباب، منشورات كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – أكادير ، جامعة ابن زهر.
10. الزبيدي ، زبيدة ومحمد ، مقبل ( 2024 ) التمكين السياسي للمرأة العربية ، مجلة القانون الخاص مجلد ٢ عدد٢ .
11. زين الدين ، محمد ( 2013 ) الحقوق السياسية للمرأة بين التمثلات المجتمعية والترسانة القانونية ، مجلة مسالك عدد مزدوج 23-24 .
12. زين الدين، محمد ( 2013 ) ، الحقوق السياسية للمرأة بين التمثلات المجتمعية والترسانة القانونية، مجلة مسالك، عدد مزوج 22-23.
13. سراب جبار خورشيد ( 2019 ) دور المرأة المغربية في المشاركة السياسية ( المعوقات والمعالجات) دراسة تاريخية ، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية – المجلد الثالث-العدد الثاني .
14. الصقر، لطيفة ( 2019) تفعيل "مبدأ التمكين" المرأة المغربية : المكتسبات الدستورية واكراهات الواقع المركز الديمقراطي العربي مجلة القانون الدستوري ، والعلوم الادارية العدد2 ،
15. عدنني ، إكرام ( 2019 )، التمكين السياسي للمرأة: تقنية الكوتا في المغرب نموذجا، منتدى السياسات العربية.
16. بو علال، سهام بن رحو (2018) التمكين السياسي للمرأة الجزائرية: دراسة في الأطر النظرية والميدانية، المركز الديمقراطي العربي ، برلين، ط1 .

17.العياشي، الفرفار ( 2024 ) المرأة والمشاركة السياسية دراسة سوسيولوجية لأنماط الهيمنة الذكورية واعادة الانتاج السياسي ، مجلة العلوم الإنسانية - المركز الجامعي على كافي تندوف - الجزائر المجلد 05العدد: 01 .
18.الغازي ، خديجة (2024) الحقوق السياسية للمرأة المغربية: طموح يصطدم بعوائق الممارسة. ، رواق عربي 29 (2) .
19.فينيس، مذكرة«من أجل تعزيز المشاركة السياسية للنساء والتربية بالمغرب»منتدى بدائل ماريس .
20.للاس، حميد ، تدعيم المرأة في المشاركة السياسية على ضوء الدستور الجديد دستور 2011 المجلة المغربية للسياسات العمومية سلسلة دفاتر حقوق الإنسان - 1
21.محمد ظريف (2022 .)سياسة النوع والمرونة السلطوية: نظام الكوتا النسائية بالمغرب رواق عربي ، 27 (1) .
22.المصدق ، رقية ( 1990 ) المرأة والسياسة التمثيل السياسي في المغرب ، دار تبقال للنشر، الدار البيضاء .
23.منشورات المعهد العربي لحقوق الانسان، ماي 2015.
24.المهداوي ، محمد ( ٢٠٢١) المشاركة السياسية للمرأة المغربية وتمكينها من صناعة القرار السياسي مجلة ابن خلدون للدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية العدد ١ .
25.الهواري، بلحاج(2022 ) ثورات الربيع العربي: أسبابها ونتائجها كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة، مجلة الدراسات الحقوقية المجلد 09 العدد 02 الجزائر.
26. ابويزة ، يوسف و وناسي لزهر ( 2012 ) ، دور "الكوتا النسائية" في تعزيز تواجد المرأة في البرلمانات العربية ، مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية العدد 26 .
27.Castillejo, Clare and Tilley , Helen ( 2015 ) , The Road to reform Women's political voice in Morocco , Case Study Summary , Women's empowerment and political voice .
28.Maia, Amanda, (2022) "The Current Status of Women in Morocco and How it Can be Improved" Independent Study Project (ISP) Collection. 3455.
29.Mokhtari , Farida (2018 ) , Moroccan Women in the new Socio-political Change .
30.Salamova, Renata ( 2021 ) The Role of Leader in Monarchy Evolution: Morocco Under King Mohammed VI , Advances in Social Science, Education and Humanities Research, volume 580 .
31.Slaoui , Souad & Belghiti , Karima ( 2017 ) , Participation of Moroccan Women in Politics Gains and Challenges , SIDI MOHAMED BEN ABDELLAH UNIVERSITY-FLDM FEZ .